

بخلاف ما اذا قال او صيت له برقبته لزم من صحته عنقه بقوله على
الاصح ولو اوصى ان يوضع ثلث ما له فيها يقرب به الى الله تعالى وضع
في فقرا اقراره لانها صدقة وصله كما نص عليه الشافعي رضي الله
عنه في الامم ولو اوصى للاقرار ب دخل فيها اقرار الام وفي دخولهم
في وصية العرب وجهان اظهرهما وهو ظاهر النص واجاب به
ابن عينا العلقميون وهو الاقرب الدخول ويصح النووي والرضي
خلاف لما ذكره الرافعي في المحرر عدم الدخول وكذا في المنهاج والاصح
لصحح الاول وهو قول الاثرين الملقى به ولو اوصى لزيد
ولجبريل بثلث ماله استحق النصف ويتصل في الباقي كما في الروضة
او لزيد والله استحق النصف ويتصل في الباقي كما في الروضة
او لزيد والله استحق النصف والباقي يصرف في وجوه القرب
او لزيد والفقير فهو كواحد منهم **كتاب الوديعه**
الاصح فيها كتاب الله عز وجل وسنة رسول صلى الله عليه وسلم
اما الكتاب فقوله تعالى ان الله يامر بكم ان تؤدوا الامانات الى
اهلها نزلت هذه الاية بسبب مفايح الكعبة وذلك ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم لما فتح مكة طلب مفتاح من عثمان
بن طلحة الجعفي وكان يلي امر البيت فوجه اليه عليا رضي الله
عنه فالي ان يذفعه اليه فلو ي على يده فاخذه منه واتى به
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى دخل البيت وصلى فيه
فلما خرج قال له العباس يا بني انت اجمع الناس الى سرايم مع
السقايه فانزل الله تعالى هذه الاية فامر رسول الله صلى الله
عليه وسلم برده اليه مع عليا رضي الله عنه فرده اليه والظن به
في القول فقال اخذته مني قهرا فرددته على تطلق فقال الله
امر برده اليك فاتي النبي صلى الله عليه وسلم فقال له النبي
الذي صلى الله عليه وسلم يداك خالده لا يتزعمها منك الا ظالم
واسرك معه بشبه ابن عثمان بن ابي طلحة وفي روايه قال
خذوها يا بني طلحة خالده لا يتزعمها منك الا ظالم وقال تعالى

٢٤٦

ومن

ومن اهل الكتاب من ان تامنه بقطار يوده اليك وهم من ان
تامنه بدينار لا يوده اليك **اما** السنة روي عنه صلى
الله عليه وسلم انه قال ادوا الامانه الى من ائتمنتك ولا تحت
من خانك فدل الكتاب والسنة على جوازها لمن وثق با
لامانه اي امانت نفسه ويحرم على من لم يقدر على حفظها
فان وثق استحب له اخذها ويجب عليه وضع المهلكات
عنها ولو اركان اربعة الركن **الاول والثاني** العاقبات
ويشترطها كوكيل وموكل **الثالث** الصيغة **الرابع** الحفظ
ويشترط صيغة كاستودعتك هذا او استخفظه ولا يشترط
القبول لفظا على الاصح بل يكفي القبض على انها ذن مجرد
فلا يشترط القبول وقال الرافعي ان الموافق لكلام الجمهور
كونها عقد او تصح بالتعليق كما اذا قال اذا جارس الشهر
فقدت او دعتك هذا كالتصرف في الوكالة المعاقبه فانه يصح
على الصحيح ويشترط فيه المسح على الصحيح ويجب اجرة
المثل وان قلنا بفسادها وحفظها فهو نظير التصرف
في الوكالة ولو اودع صبا او بجنونا لرجل ما لا يجوز قبوله
فان قبله صار صا منا له ولو اودع وهو صبا او بجنونا
فتلق عنه لا يرضخ وان اتلفه ضمن في الاجح والكبح عليه كما
لصبي في التلف والاتلاف فان اودع حاضرا لم يحسن ان يسأله
بالوديعه فان فعل ضمن الا لعذر بان خلا اهل البلد او
وقع حريق او غماره فلا ضمان بشرط عدم وجود مال كها
او وكيله او الجار او امين قلته النقل وان كان دون
الاول اذا لم يجد غيره فان تركها ضمن فان قال لا نقلها
وان وقعت الضرورة فتركها لم يضمن على الاصح ولو سافر
بها وقت السلام ولم يجد احدا منهم وسافر بها فلا ضمان
اذا نقلها الى موضع لم يضمن سفره كوكوب الدابة لسقيها
اذا كانت لا تقاد الا بالركوب ويضمن الوديعه بسبب

لعمري

ما